

## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والمواريث Arbitrated juristic rules and regulations in the inheritance Jurisprudence

طالب الدكتوراه: بخاري بوهرة  
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان  
bouharra.boukh@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2017/08/29 تاريخ القبول: 2018/02/22

### الملخص:

تدور فكرة هذا المقال حول إبراز أهمية القواعد والضوابط الفقهية في تقريب الفقه إلى المتعلم؛ بأسلوب سهل وبسيط يعطي صورة شمولية لمادة الفقه؛ من خلال الاختصار على ذكر القاعدة أو الضابط الفقهي الذين يمثلان بدورهما وجهة نظر الفقيه أو المذهب في الباب دون الحاجة إلى الخوض في الأقوال ووجهات النظر المختلفة التي كثيرا ما تشوش ذهن المتعلم دون تحصيله لأدنى معلومة؛ فالقواعد والضوابط الفقهية مزيلة للإسهاب والتشويش؛ وكان للميراث كغيره من الأبواب الفقهية الأخرى الحظ الكبير في هذا الميدان؛ وهو ما يعبر عن العناية البالغة التي أولاها الفقهاء له، وكذا اهتمامهم بعلم القواعد والضوابط الفقهية.

**الكلمات المفتاحية:** قواعد، ضوابط فقهية، الفرائض، المواريث، الإرث.

### مقدمة:

إن علم القواعد الفقهية إلى جانب ما بذل فيه من جهود قيّمة لا يزال بحاجة إلى مزيد خدمة وعناية فكتب الفقه قد ضمت الكثير من القواعد والضوابط الفقهية المتناثرة والمبثوثة في طياتها، والتي قد يغفل عنها كثير من الباحثين وخاصة ما تعلق منها بفقه الفرائض فكانت الحاجة ملحة إلى إظهارها وإبرازها، وهذه فكرة هذا المقال إلى جانب أهداف آخر أبرزها:

01 - إن علم الفرائض من العلوم الشرعية التي ينبغي لطالب العلم أن يوليها اهتماما وذلك لأهميتها الكبيرة التي لا تخفى، وكذا لقلّة المشتغلين به من العلماء فضلا عن طلبه العلم.

02 - المساهمة في تبسيط وتسهيل علم الفرائض حتى يكون سهل الفهم والمأخذ، فجمع قواعده وضوابطه الفقهية يعطي لطالب العلم تصوراً وإماماً شمولياً بمسائل الميراث.

03 - إن كثيراً من الحكومات الإسلامية في وقتنا الحالي استتقت قانون الأسرة من الشريعة الإسلامية، وجمع قواعد وضوابط الميراث يساهم بلا شك في المساعدة على صياغة قوانين تتلاءم وروح الشريعة الإسلامية.

وأما إشكالية هذا المقال فيمكن تلخيصها فيما يلي: إذا كانت مسائل الفرائض هي أقل المسائل الفقهية اختلافاً بين المذاهب، فهل يصدق هذا الكلام أيضاً على قواعده وضوابطه الفقهية؟، أم أنّ أغلبها مذهبيّ بحت؟، وما مدى شمولية هذه القواعد والضوابط الفقهية لفروعها المختلفة؟، هل هي مستفاعة من أدلة شرعية؟، أم إنّها مجرد استقراء لأقوال الفقهاء؟، وهل يمكن الاقتصار على القواعد والضوابط الفقهية في فهم مسائل الفقه؟، أو بعبارة أخرى: هل يمكن تجديد طريقة دراسة الفقه وفق هذا الأسلوب؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، وتحقيقاً للأهداف المرجوة اعتمدت على ثلاثة مناهج، وهي: المنهج الاستقرائي، المنهج التحليلي، والمنهج المقارن، وفق الخطة التالية:

المقدمة: وفيها بيان ما سبق.

المطلب الأول: تمهيد للموضوع، وفيه تعريف الإرث اصطلاحاً، وكذا القاعدة والضابط الفقهيين.

المطلب الثاني: وفيه قواعد وضوابط الأمور التي يتحقق بها الميراث في الإسلام، وفيه عشرة ضوابط فقهية.

المطلب الثالث: قواعد وضوابط أقسام الميراث، وفيه قاعدتان فقهيّتان، وأربعة عشر ضابطاً.

المطلب الرابع: قواعد وضوابط مباحث متفرقة من الموارث، وفيه قاعدة فقهية وإحدى عشر ضابطاً.

المطلب الخامس: قواعد وضوابط فقهية تدخل في أكثر من باب من أبواب الإرث، وفيه أربع قواعد فقهية وثلاثة ضوابط.

الخاتمة: وضمنت أهم النتائج وبعض التوجيهات.

المطلب الأول: تعريف الإرث والقاعدة والضابط الفقهيين

الفرع الأول: تعريف الإرث اصطلاحاً

## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والمواريث

عرّف بـ: ((معرفة ما يتعلق بالتركة من الحقوق، وما يمنع منه، ومعرفة أصحابها، وكيفية استحقاقهم لها، وقسمتها عليهم))<sup>1</sup>، وقيل هو: ((علم بأصول من فقه، وحساب، تعرف حق كل من التركة))<sup>2</sup>، وعرّف بـ: ((العلم بقسمة المواريث))<sup>3</sup>، وقيل هو: ((علم يعرف به من يرث، ومن لا يرث، ونصيب كل وارث))<sup>4</sup>.

وعرّفه بـ: ((العلم بالقواعد والضوابط الفقهية والحسابية التي يتم من خلالها إيصال الحقوق لأصحابها، فيعطى كل ذي حق حقه من التركة وفق ما قدره الشارع الحكيم))؛ اقتباساً من التعريفات السابقة، ودمجاً له بعلم القواعد الفقهية.

ويطلق على علم الإرث أيضاً علم الفرائض، وذلك أن الفرائض جمع فريضة، وهي مأخوذة من الفرض والذي من معانيه اللغوية التقدير.<sup>5</sup>

### الفرع الثاني: تعريف القاعدة والضابط الفقهيين اصطلاحاً.

عرّفت **القاعدة الفقهية** بتعريفات عدة أبرزها: ((كل كلي هو أخص من الأصول، وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود، وجملة الضوابط الفقهية الخاصة))<sup>6</sup>، وعرّفها في المدخل الفقهي: ((أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية، تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحتها))<sup>7</sup>. ومن الفقهاء من عرفها بـ:

((قضية كلية شرعية عملية، جزئياتها قضايا كلية شرعية عملية، أو قضية فقهية كلية جزئياتها قضايا فقهية كلية))<sup>8</sup>، وبعد النظر في كتب القواعد الفقهية<sup>9</sup>؛ وجمعاً بين التعريفات المختلفة واحتراماً من الانتقادات التي وجهت لها، حاولت أن أضع لها تعريفاً فعرفتها بـ: ((قضية فقهية كلية، تتضمن حكماً شرعياً عملياً، ينطبق على فروع شتى، من أكثر من باب))، وأما **الضابط الفقهي** فعلى أساس ما سبق من تعريف للقاعدة الفقهية، وكذا بالنظر إلى أبرز الاختلافات التي ذكرها الفقهاء بين القاعدة والضابط الفقهيين، يمكنني أن أعرفه بـ: ((قضية فقهية كلية، تتضمن حكماً شرعياً عملياً، ينطبق على فروع شتى، من باب واحد)).

### المطلب الثاني: قواعد وضوابط الأمور التي يتحقق بها الميراث في الإسلام

وفيه ضوابط: الحقوق المتعلقة بالتركة؛ أسباب الإرث؛ موانع الإرث؛ أركان الإرث؛ شروط الإرث؛ الوارثون من الرجال والوارثات من النساء؛ وأقسام الناس في الميراث؛ وهي عشرة ضوابط فقهية.

**الضابط الأول:** الحقوق المتعلقة بالتركة خمسة: مؤنة التجهيز، الديون المتعلقة بعين التركة، الديون المرسلة، الوصية بالثلث فأقل لغير وارث، الإرث.<sup>10</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " الحقوق المتعلقة بالتركة وغايتها خمسة: حق تعلق بعين، وحق تعلق بالميت، وحق تعلق بالذمة، وحق تعلق بالغير، وحق تعلق بالوارث."<sup>11</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط متعلق بكيفية التعامل مع التركة بعد وفاة صاحبها، وما هي الحقوق المتعلقة بها، وهي كما نرى خمسة حقوق، والفقهاء متفقون على تقديم تجهيز الميت على سائر الحقوق الأخرى، وإنما الاختلاف في الديون العينية المتعلقة بعين من أعيان التركة كالرهن، فذهب الجمهور إلى تقديم الحقوق العينية على التجهيز، وأما الحنابلة فقدموا التجهيز على الحقوق العينية، والسبب في تقديم الحقوق العينية على تجهيز الميت عند الجمهور أن تلك الحقوق هي لصاحب الحق المتعلق بالعين حال حياة مالكها، فكذا يكون أحق بها بعد وفاته.<sup>12</sup>

**الضابط الثاني:** أسباب الإرث ثلاثة: نسب ونكاح وولاء.<sup>13</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " أسباب الإرث: رحم، ونكاح، وولاء "<sup>14</sup>، " أسباب الإرث: القرابة، والنكاح، والولاء، والإسلام "<sup>15</sup>، " فأما الأسباب فأربعة: قرابة، ونكاح، وولاء، وجهة إسلام. "<sup>16</sup>، " أسباب التوارث ثلاثة: رحم، وولاء، ونكاح "<sup>17</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** ومفاد هذا الضابط: أن أسباب الإرث ثلاثة، وهي: الرحم أو النسب، كميراث الابن من أبيه وميراث الأخ من أخيه، والسبب الثاني: النكاح، وهو: عقد الزوجية الصحيح بين الزوجين، فبمقتضى هذا العقد يرث كل طرف منهما من الآخر، والثالث من الأسباب، وهو: الولاء، فيرث المولى الأعلى من المولى الأسفل إن لم يكن له ورثة، وهذه الأسباب الثلاثة باتفاق الفقهاء، وهناك سبب رابع اختلف فيه الفقهاء، وهو: بيت مال المسلمين.<sup>18</sup>

**الضابط الثالث:** يقع التوارث من الطرفين في النسب.<sup>19</sup>

**المعنى الإجمالي:** هذا الضابط ذكره في الأشباه والنظائر، ومفاده: أن كل شخصين تجمعهما رابطة النسب فالأصل فيهما أن يقع التوارث بينهما، إلا في حالات

20

**الضابط الرابع:** موانع الإرث ثلاثة: رق، قتل، واختلاف الدين.<sup>21</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ الضابط: " ما يندفع به الميراث ستة أمور "<sup>22</sup>، " موانعه - الإرث - خمسة "<sup>23</sup>، " الموانع الحقيقية أربعة: القتل، والرق، واختلاف الدين، والدور. "<sup>24</sup>

**02- المعنى الإجمالي:** هذا الضابط فيه بيان لموانع الميراث، فمنها ثلاثة متفق عليها، وهي: الرق، القتل، واختلاف الدين<sup>25</sup>، والأخرى مختلف فيها، كاللعان والشك.

**الضابط الخامس:** لا يرث أحدٌ أحداً بالشك.<sup>26</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ الضابط: " لا يثبت التوريث مع الشك "<sup>27</sup>.

## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والموارث

**02- المعنى الإجمالي:** من شروط الإرث تقدم موت الموروث، واستقرار حياة الوارث بعد موت الموروث، والعلم بجهة الإرث<sup>28</sup>، والشك فيها من الموانع عند البعض<sup>29</sup>، فإذا وقع الشك في ذلك، بأن توفياً معاً، أعني: الوارث والموروث، ولم يعلم أيهما مات أولاً، فلا توارث بينهما، ويدفع مال كل واحد منهما إلى غير من هلك معه من ورثته<sup>30</sup>.

**الضابط السادس:** أركان الإرث ثلاثة: وارث، مورث، وحق موروث<sup>31</sup>.

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: "أركان الإرث ثلاثة: المورث، الوارث، التركة"<sup>32</sup>.

**02- المعنى الإجمالي:** هذا الضابط فيه بيان لأركان الإرث، وهي ثلاثة: الوارث وهو: الشخص الذي يرث المال، والمورث، وهو: الميت الذي ترك المال، وحق موروث، وهو: المال، أو التركة التي خلفها الشخص الميت.

**الضابط السابع:** شروط - الإرث - ثلاثة: تقدم موت الموروث على الوارث، استقرار حياة الوارث بعده، كالجنين، العلم بالقرب، والدرجة التي اجتمع فيها<sup>33</sup>.

**01 - صيغ الضابط:** من صيغته: "شروطه ثلاثة: تحقق حياة الوارث، وتحقيق موت المورث والعلم بالجهة"<sup>34</sup>، "شروط الإرث ثلاثة: تحقق موت المورث حقيقة أو حكماً، تحقق حياة الوارث حقيقة أو حكماً، العلم بسبب الإرث وما يتبعه"<sup>35</sup>.

**02- المعنى الإجمالي:** جاء في النخيرة: ((وهذا الباب لم ينص عليه باسم الشروط أحد ممن رأيت، بل يذكرون الأسباب والموانع دون الشروط))<sup>36</sup>، وفيها أيضاً: ((الشروط ثلاثة: تقدم موت الموروث على الوارث، واستقرار حياة الوارث بعده كالجنين، والعلم بالقرب والجهة التي اجتمعا فيها))<sup>37</sup>، ومفاد هذا الضابط: أن الإرث لا يحصل إلا إذا اجتمعت فيه شروط ثلاثة.

**الضابط الثامن:** الوارثون من الرجال عشرة<sup>38</sup>.

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: "الوارثون من الرجال خمسة عشر"<sup>39</sup>، "المجمع على توريثهم من الرجال عشرة"<sup>40</sup>.

**02- المعنى الإجمالي:** هذا الضابط فيه بيان للوارثين من الرجال، وهم عشرة: الابن، وابن الابن وإن نزل، والأب، والجد أبو الأب وإن علا، والأخ سواء كان شقيقاً أو لأب أو لأم، وابن الأخ الشقيق أو ابن الأخ لأب، والعم الشقيق ولأب، وابن العم، والزوج، والمعتق<sup>41</sup>.

**الضابط التاسع:** الوارثات من النساء سبعة<sup>42</sup>.

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: "الوارثات من النساء عشرة"<sup>43</sup>، "الوارثات من النساء على سبيل البسط إحدى عشر"<sup>44</sup>، "الوارثات من النساء المجمع على توريثهن سبعة"<sup>45</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط فيه بيان للوارثات من النساء، وهن على سبيل الاختصار: البنت، وبنت الابن والأم، والجدة، والأخت، والزوجة، ومولاة النعمة<sup>46</sup>.

**الضابط العاشر:** الناس أقسام، قسم لا يرث ولا يورث، وهو العبد والمرث، وقسم يورث ولا يرث، وهو المبعوض، وقسم يرث ولا يورث، وهو الأنبياء، وقسم يورث ويرث، وهو من ليس به مانع مما ذكر<sup>47</sup>.

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ الضابط: "كل إنسان يرث ويورث إلا ثلاثة: الأنبياء عليهم السلام لا يرثون ولا يورثون... والمرث لا يرث، وترثه ورثته المسلمون، الجنين يرث ولا يورث،..."<sup>48</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط فيه بيان لأقسام الناس في الميراث، فقد قسمهم صاحب الأشباه والنظائر إلى أربعة أقسام: الأول وهو: قسم من لا يرث ولا يورث، وهو العبد والمرث<sup>49</sup> والثاني وهو: قسم من يورث ولا يرث، وهو المبعوض<sup>50</sup>، ومن العلماء من أضاف: المكاتب والزندق؛ والثالث: قسم من يرث ولا يورث، وهم: الأنبياء عليهم السلام، وفي هذا القسم أيضاً نجد الجدة للأم، والمعتق الأعلى<sup>51</sup>، وكذا المكاتب والزندق<sup>52</sup>؛ والرابع: قسم من يرث ويورث، وهو من ليس به مانع مما ذكر.

### المطلب الثالث: قواعد وضوابط أقسام الميراث

**الفرع الأول: الإرث بالفرض وفيه: ضابطان.**

**الضابط الأول:** جنس أهل الفروض مقدمون على جنس العصبية<sup>53</sup>.

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " من القواعد المقررة في الميراث أن العاصب لا يرث إلا بعد استيفاء أصحاب الفروض غير المحجوبين فروضهم"<sup>54</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط مفاده أن أهل الفروض يقدمون في الفرائض عند قسمة التركة على العصبية، والعصبية هم الذين يرثون ما بقي من التركة بعد أصحاب الفروض، فتبدأ بمن له فرض مقدر في التركة أولاً، ومن ثم نعطي الباقي منها لمن يستحقه من العصبية، فإذا بقي لهم شيء أخذوه، وإلا سقطوا ولا ميراث لهم، وهذا باتفاق العلماء<sup>55</sup>.

**الضابط الثاني:** كل من لهما فرض واحد، فهما في درجة واحدة، إلا...<sup>56</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " كل شخصين يفرض لهما فرض واحد، فهما في درجة واحدة، " <sup>57</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** كل شخصين يفرض لهما فرض واحد، فهما في منزلة واحدة من الميت، كالأخوة للأم، فإنه يفرض لهم فرض الثلث، والأخوات أو

## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والمواريث

البنات إذا تعددن يفرض لهن فرض الثلثين، والزوجات يفرض لهن فرض الربع أو الثمن، وهكذا، فهؤلاء يشترط فيهم أن يكونوا في درجة واحدة بالنسبة للميت.  
الفرع الثاني: الإرث بالتعصيب. وفيه قاعدة فقهية واثنان عشر ضابطاً.  
أولاً / القاعدة الفقهية.

قاعدة: أحكام النساء على النصف من أحكام الرجال في مواضع.<sup>58</sup>

**01 - المعنى الإجمالي:** هذه القاعدة من القواعد المهمة في الفقه، وتدخل في أبواب كثيرة منها: الميراث، والدية، والعقبة، والشهادة، والعتق، وعطية الأولاد، والصلاة، وغيرها من الأبواب.<sup>59</sup>

**02 - ما يندرج تحتها: ضابط:** كل اثنين اجتماعاً في درجة واحدة ذكر وأنثى، فللذكر مثل حظ الأنثيين إلا الإخوة للأم للذكر مثل حظ الأنثى.<sup>60</sup>

**03 - ما يستثنى منها:**

**ضابط:** لا يساوي الذكر الأنثى من الأخوة الأشقاء إلا في المشتركة.<sup>61</sup>

**ضابط:** الإخوة للأم خالفوا غيرهم في أشياء.<sup>62</sup>

ثانياً/ الضوابط الفقهية.

**الضابط الأول:** أولاد الإخوة بمنزلة آبائهم، إلا في مسائل.<sup>63</sup>

**01 - المعنى الإجمالي:** إن أولاد الإخوة سواء كانوا إخوة أشقاء أو إخوة لأب، فإنهم ينزلون بمنزلة آبائهم في الميراث، والمقصود بأولاد الإخوة هم: ابن الأخ الشقيق، وابن الأخ لأب لا غير، فهما من الورثة<sup>64</sup>، أما ابن الأخ للأم، وبنت الأخ الشقيق، وبنت الأخ لأب، وبنت الأخ للأم، فإنهم لا يدخلون تحت هذا الضابط لأنهم من ذوي الأرحام<sup>65</sup>، وليسوا من الورثة.

**الضابط الثاني:** البعيد من العصبات يعصب من هو أقرب منه إذا لم يكن له فرض.<sup>66</sup>

**المعنى الإجمالي:** البعيد من العصبات كابن ابن الابن يعصب من هو أقرب للميت بشرط أن لا يكون هذا القريب ممن له فرض في التركة، كبنت الابن حال استغراق البنات الصليبيات فرض الثلثين.

**الضابط الثالث:** كل بني أب أدنى، وإن بعدوا عن الميت يقدمون في التعصيب على بني الأب الأعلى، وإن كانوا أقرب إلى الميت.<sup>67</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " لا يرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منه"<sup>68</sup>، " لا يرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منهم وإن نزلت درجتهم."<sup>69</sup>، "البعيد من الجهة المقدمة، يقدم على القريب من الجهة المؤخرة."<sup>70</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط يتناول العصابات، وفيه بيانٌ لأيهُم يقدم في التعصيب، فمن كان منهم من بني أب أدنى قدم على من كان من بني أب أعلى، ولو كان أقرب إلى الميت، وفي ذلك يقول ابن القيم: ((كل بني أب أدنى، وإن بعدوا عن الميت يقدمون في التعصيب على بني الأب الأعلى، وإن كانوا أقرب إلى الميت، فابن ابن الأخ يقدم على العم القريب، وابن ابن العم، وإن نزل يقدم على عم الأب)).<sup>71</sup>

**الضابط الرابع:** كل من انفرد من الذكور حاز جميع التركة، إلا...<sup>72</sup>

**المعنى الإجمالي:** كل ذكر من العصابة يمكن أن يحوز جميع التركة حال انفراده بالتركة دون سائر الورثة، وهذه حالةٌ من حالات ثلاث يمكن تصورها في ميراث العصابة، أعني: حيازة جميع التركة حال الانفرد، وذلك أن العاصب هو: من يرث بلا تقدير، فيأخذ كل المال، أو ما أبقت الفروض<sup>73</sup>، ويقابل هذا الضابط، ضابط: كل من انفرد من الإناث لا يحوز جميع المال إلا المعتقة، ومن قال بالرد لا يستثنى من حوز جميع المال إلا الزوجة<sup>74</sup>، فالبنات مثلاً إذا انفردت أخذت نصف المال فرضاً، وأخذت النصف الآخر بالرد.

**الضابط الخامس:** كل من كان أنثى، أو يدلي بأنثى لا يعصب.<sup>75</sup>

**01 - صيغ الضابط:** ورد هذا الضابط بصيغ أخرى منها: " كل أنثى، أو مدل بها لا يعصب، إلا الأخوات للبنات " <sup>76</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط من ضوابط العصابة، ومفاده: أن كل عاصب يشترط فيه أمران اثنان هما:

الأول: أن لا يكون أنثى، ويدخل فيه كل الذكور الوارثين إلا الزوج، وولد الأم.<sup>77</sup>  
الثاني: أن لا يدلي بأنثى، أي: لا يتوسط بينه وبين الميت أنثى، ((كولد الأم فإنه ذو فرض، وكأبي الأم وابن البنت فإنهما من ذوي الأرحام))<sup>78</sup>.

**الضابط السادس:** كل ذكر يعصب أنثى من نوعه فهو في درجتها، إلا...<sup>79</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ الضابط: " كل ذكر عاصب أنثى من نوعه لا بد أن يكون في درجتها، إلا... " <sup>80</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** ما يقتضيه هذا الضابط أن كل ذكر يعصب أنثى من نوعه لا غير، لا بد أن يكون في درجتها كالبنات مع الابن، والأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق، والأخت لأب مع الأخ لأب، وبنات الابن مع ابن الابن، فـ ((هؤلاء الأربع، أعني: البنات وبنات الابن والأخوات الشقيقات والأخوات لأب إذا وجد ذكر مماثل لهن درجة، ووصفا عصبهن بكل حال)).<sup>81</sup>



## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والمواريث

**الضابط السابع :** منزلة ولد الأبناء الذكور إذا لم يكن دونهم ولد كمنزلة الولد سواء، ذكورهم كذكورهم، وإناثهم كإناثهم، يرثون كما يرثون، ويحجبون كما يحجبون.<sup>82</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " ولد الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ولد ذكر، ذكرهم كذكرهم، وأناثهم كإناثهم، يرثون كما يرثون، ويحجبون كما يحجبون، ولا يرث ولد الابن مع الابن "83، " ولد الابن بمنزلة ولد الصلب في كل إذا لم يكن ولد صلب." 84

**02 - المعنى الإجمالي:** ومفاده: أن أبناء البنين يقومون مقام الأبناء الصليبين عند فقدانهم، فيرثون كما يرث الأبناء، ويحجبون كما يحجب الأبناء بخلاف أبناء البنات، قال في بداية المجتهد: "وأجمعوا من هذا الباب على أن بني البنين يقومون مقام البنين عند فقد البنين، يرثون كما يرثون، ويحجبون كما يحجبون."85، وهذا الضابط باتفاق الفقهاء، ولم يخالف فيه إلا البعض.<sup>86</sup>

**الضابط الثامن:** متى اجتمع ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة، فللذكر مثل حظ الأنثيين.<sup>87</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " كل اثنين اجتمعا في درجة واحدة ذكر وأنثى، فللذكر مثل حظ الأنثيين، إلا الإخوة للأم للذكر مثل حظ الأنثى."88، "كل ذكر وأنثى في درجة واحدة فللذكر منهما مثل حظ الأنثيين، إلا الإخوة للأم، فالسدس لكل واحد، ولا يزدادون على الثلث ويتساوون فيه."89، " إذا اجتمع ذكر وأنثى في طبقة واحدة،... فإما أن يأخذ الذكر ضعف ما تأخذه الأنثى، أو يساويها."90، "كل ذكر وأنثى في درجة واحدة يجب أن يفضل الذكر على الأنثى."91، "نصيب الأنثى على النصف من الذكر الذي في درجتها."92

**02- المعنى الإجمالي:** معنى هذا الضابط أن كل ذكر وأنثى من جنس واحد اجتمعا في درجة واحدة بالنسبة للميت فللذكر ضعف ما للأنثى، كاجتماع البنين والبنات، وكاجتماع الإخوة والأخوات الأشقاء، وكاجتماع الإخوة والأخوات لأب.

**الضابط التاسع:** العصبية لا يرثون في المسألة، إلا إذا كانوا من جنس واحد.<sup>93</sup>

**المعنى الإجمالي:** من شروط ميراث العصبية في المسألة الواحدة أن يكونوا من جنس واحد، كجنس الأبناء الصليبين، وجنس أبناء البنين، وجنس الإخوة الأشقاء، وجنس الإخوة لأب، وجنس أبناء الإخوة الأشقاء وهكذا، فهؤلاء يرثون بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين.<sup>94</sup>

**الفرع الثالث: الإرث بالفرض والتعصيب معا.** وفيه قاعدة واحدة.

**قاعدة:** اعتبار جهتي الواحد، فيقدر اثنين.<sup>95</sup>

**01 - صيغ القاعدة:** من صيغ القاعدة: " فيما يقع غالبا من شخصين، هل يكتفى به من واحد؟"<sup>96</sup>، "أصل مالك اعتبار جهتي الواحد فيقدر اثنين."<sup>97</sup>، "اليد الواحدة هل تكون قابضة دافعة، أم لا؟"<sup>98</sup>.

**02 - المعنى الإجمالي:** قاعدة: "اعتبار جهتي الواحد، فيقدر اثنين"، هي من القواعد المعتمد بها عند المالكية<sup>99</sup>، ومفادها: أن الشخص الواحد يعطى في بعض الحالات حكم الشخصين، فيلي طرفي العقد في النكاح وفي البيع وفي الزكاة، فيؤخذ من الشخص الواحد باعتبار غناه ويرد عليه باعتبار فقره، والإمام الأعظم في النكاح إذا تزوج من لا ولي لها، فإنه يلي طرفي العقد في النكاح، وغيرها من الصور الفقهية<sup>100</sup>، ويرى بعضهم أن هذه القاعدة لا تتحقق إلا في صور محدودة لا غير<sup>101</sup>، وفي الميراث: ابن العم إذا كان زوجا للميتة وليس لها من يرثها، فإنه يرث باعتباره زوجا النصف، ويرث النصف الآخر تعصيبا باعتباره ابنا للعم.

**المطلب الرابع: قواعد وضوابط مباحث متفرقة من المواريث**

**الفرع الأول: الحجب.** وفيه خمسة ضوابط.

**الضابط الأول:** إسقاط البعيد بالقرب، وتقديم الأقرب على الأبعد.<sup>102</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ الضابط: " الأقرب يحجب الأبعد " <sup>103</sup>، " يسقط البعيد بالقرب " <sup>104</sup>، " الأقرب درجة يحجب الأبعد " <sup>105</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط من ضوابط الحجب، ومفاده: إسقاط الوارث البعيد بالوارث القريب كإسقاط الجد بالأب، وذلك أن الأب أقرب إلى الميت من الجد؛ وهذا الضابط محل إجماع بين أهل العلم.<sup>106</sup>

**الضابط الثاني:** كل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة.<sup>107</sup>

**01- صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط " كل من يدلي بشخص لا يرث مع وجوده، إلا الإخوة للأم مع الأم " <sup>108</sup>، " من أدلى بوارث وقام مقامه في استحقاق إرثه، سقط به، وإن أدلى به ولم يرث ميراثه، لم يسقط به " <sup>109</sup>، " كل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة، إلا أم الأب والجد، والإخوة للأم " <sup>110</sup>، " كل من يدلي إلى الميت بشخص، فإنه لا يرث مع وجود ذلك الشخص " <sup>111</sup>.

**02- المعنى الإجمالي:** ورد هذا الضابط بعبارات عدة ومتفاوتة، وكلها تصب في معنى واحد وهو: أن كل من توسط بينه وبين الميت شخص لم يرث مع وجوده وسقط به، كتوسط الأم بين الجدة والميت، وتوسط الابن بين ابنه وأخيه الميت، وغيرها من الصور الفقهية، فالأخ لا يرث مع وجود الأب، والجدة لا ترث مع وجود الأم، وابن الابن لا يرث مع وجود الابن، وهكذا في سائر الصور الأخرى.

والصواب أن هذا الضابط لا بد أن يقيد، فيقال: (( من أدلى بواسطة، وكان يقوم مقام هذه الوسطة عند عدمها فإنه يسقط بها، وإلا فلا)) <sup>112</sup>، ويستثنى من هذا

## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والمواريث

الضابط بنت الابن، فإنها تحجب بالابن مع أنها لا تقوم مقامه عند عدمه، إذ لو عدم الابن لورثت النصف.<sup>113</sup>

### الضابط الثالث: كل من لا يرث لا يحجب وارثا<sup>114</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " كل من لا يرث لا يحجب، إلا الإخوة للأم والأم ولا يرثون، والإخوة للأب يحجبون الجد مع الأشقاء والأم ولا يرثون "<sup>115</sup>، " كل من لا يرث لا يحجب وارثا، إلا أن تعدد الإخوة يرد الأم إلى السدس كالولد، والإخوة للأب ينقصون الجد للشقائق في العادة. "<sup>116</sup>، " كل من لا يرث بحال لا يحجب وارثا "<sup>117</sup>، " من لم يرث لم يحجب. "<sup>118</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط من الضوابط المهمة في الحجب، وهو يعني: أن كل شخص لا يرث لمانع من الموانع لا يحجبُ شخصا وارثا، لا حجب حرمان، ولا حجب نقصان<sup>119</sup>

### الضابط الرابع: كل من لا يتوسط بينه وبين الميت لا يسقط إرثه بحال.<sup>120</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ الضابط: "كل من أدلى إلى الميت بلا واسطة، غير من له الولاء"، "كل من أدلى إلى الميت بنفسه، وليس فرعاً عن غيره، لأن الولاء فرع النسب"، " كل من أدلى إلى الميت بالنسب بلا واسطة "<sup>121</sup>، "من أدلى إلى الميت بنفسه، غير المولى "<sup>122</sup>، " كل من أدلى إلى الميت بنفسه، إلا المعتق، والمعتقة. "<sup>123</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** هذا الضابط من ضوابط الحجب، ومفاده: أن كل شخص اتصل بالميت مباشرة ولم يدلي إليه بواسطة فإن إرثه لا يسقط أبداً إذا انتفت الموانع، أي: أنه لا يحجب حجب حرمان<sup>124</sup>، وقد يحجب حجب نقصان، ولكنه لا يحرم من الميراث بالكلية.

### الضابط الخامس: فبالجهة التقديم ثم بقربه بعدهما التقديم بالقوة اجعلا.<sup>125</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: " والقاعدة أنه يقدم بالجهة، ثم إذا اتحدت قدم بالقرب، فإذا اتحدت في القرب قدم بالقوة. "<sup>126</sup>، " إذا اتحدت الجهة، قدم الأقرب، فإن استويا في القرب، قدم من يدلي بالأبوين على من يدلي بالأب. "<sup>127</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** هذه القاعدة متعلقة بالورثة عند اجتماعهم، فالمعتبر في تقديمهم أولاً الجهة، فجهة البنوة مقدمة على جهة الأبوة، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الأخوة، فإذا استوى الورثة في الجهة بأن كانوا كلهم من جهة البنوة، أو كلهم من جهة الأخوة انتقلنا إلى الترجيح بالقرب، فننظر إلى الوسائط، فكلما قلت الوسائط بين الوارث والميت زاد القرب، والعكس فكلما زادت الوسائط قل القرب.<sup>128</sup>

### الفرع الثاني: مسائل الجد والإخوة

وفيه قاعدة وثلاثة ضوابط فقهية.

**أولاً: القاعدة الفقهية:**

**قاعدة:** الجد كالأب إلا في إحدى عشر مسألة.<sup>129</sup>

**المعنى الإجمالي:** الجد يقوم مقام الأب في كل شيء إلا في إحدى عشر مسألة، وقيل: في اثنتي عشرة مسألة<sup>130</sup> وفي الميراث عند بعض أهل العلم<sup>131</sup>، إذ هذه القاعدة حاکمة وضابطة لكثير من مسائل الميراث التي للجد فيها مدخل.

**ثانياً: الضوابط الفقهية:**

**الضابط الأول:** كل ذكر يعصب أنثى لا بد أن يكون من نوعها، إلا الجد مع الأخت.<sup>132</sup>

**المعنى الإجمالي:** كل ذكر يعصب أنثى، أي: يرثان بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين لا بد أن يكون من نوعها، كالابن مع البنت والأخ الشقيق مع الأخت الشقيقة والأخ للأب مع الأخت للأب، وهكذا، إلا أنه خرج عن هذه الأصل الجد مع الأخت، فبرغم من اختلافهما في النوع إلا أن الجد يعصب الأخت كما هو معلوم في مسائل الجد والإخوة.

**الضابط الثاني:** كل مسألة لا يفرض فيها للأخت مع الجد شيء، إلا الأكرية.<sup>133</sup>

**01 - صيغ الضابط:** من صيغ هذا الضابط: "كل ما سوى الأكرية من المسائل، فلا يفرض فيها للأخت مع الجد."<sup>134</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** الأصل في الأخت أن لا يفرض لها فرض مع الجد إلا في المسألة الأكرية ففيها يفرض للأخت فرض النصف مع الجد، وصورتها: أن تموت امرأة عن: زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب<sup>135</sup> فيكون أصل المسألة من سبعة وعشرين، للزوج تسعة أسهم وللأم ستة أسهم وللجد ثمانية أسهم وللأخت أربعة أسهم.<sup>136</sup>

**الضابط الثالث:** لا ينقلب إلى أحد النصيب بعد أن يفرض له، إلا الجد في الأكرية.<sup>137</sup>

**المعنى الإجمالي:** في الفرائض لا ينقلب إلى أحد النصيب بعد أن يفرض له إلا الجد في المسألة الأكرية، وذلك أن الجد في المرحلة الأولى من المسألة الأكرية يفرض له سدس المال ويفرض للأخت النصف، فيكون للجد سهم واحد وللأخت ثلاثة أسهم؛ ثم يجمع نصيب الجد ونصيب الأخت ليقسم بينهما تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين، وهذا في المرحلة الثانية من المسألة الأكرية، فينقلب نصيب الجد من سهم واحد من أصل ستة أسهم إلى ثمانية أسهم من أصل سبعة وعشرين سهماً.

**الفرع الثالث: مسائل مشهورة في المواريث.**

**ضابط المسألة المشتركة:** لا يساوي الذكر الأنثى من الأخوة الأشقاء إلا في المشتركة.<sup>138</sup>

## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والموارث

**المعنى الإجمالي:** الإخوة الأشقاء لا يرث ذكرهم مثل أئناهم إلا في حالة واحدة، وهي: المسألة المشتركة، ففيها يرث الأخ الشقيق مثل الأخت الشقيقة على أنهم إخوة لأم لا إخوة أشقاء<sup>139</sup>.

**ضابط الكلالة:** الإخوة للأم خالفوا غيرهم في أشياء<sup>140</sup>.

**المعنى الإجمالي:** هذا الضابط متعلق بالإخوة لأم، ومفاده: أن الإخوة لأم خالفوا الورثة في عدة أشياء، قال في الأشباه: ((الإخوة للأم خالفوا غيرهم في أشياء: يرثون مع من يدلون به، وهي الأم يحجبونها من الثلث إلى السدس، ويرث ذكرهم المنفرد كأئناهم المنفردة، ويستويان عند الاجتماع، ويشاركهم الأشقاء في المشتركة، وذكرهم يدلي بمحض أنثى ويرث))<sup>141</sup>.

**ضابط الجدة الوارثة:** كل من أدلت بوارث فهي وارثة<sup>142</sup>.

**01 - صيغ الضابط:** ورد هذا الضابط بصيغ عدة أبرزها: " كل جدة أدلت بوارث فهي وارثة " <sup>143</sup>، " كل جدة فهي وارثة، إلا مدلية بذكر بين أنثيين " <sup>144</sup>

**02 - المعنى الإجمالي:** كل أنثى أدلت بوارث وإن بعدت عن الميت فهي وارثة، كأم الأب، وأم أبي الأب، وأم أبي الجد وهكذا، بخلاف تلك المدلية بشخص غير وارث كأم أبي الأم، فهي غير وارثة لأنها تدلي بغير وارث، وهو الجد من جهة الأم، وهذا الضابط مختلف فيه بين الفقهاء، فليسوا كلهم يقولون به<sup>145</sup>، ((والصحيح أن كل جدة أدلت بوارث فهي وارثة، وإن أدلت بأب أعلى من الجد))<sup>146</sup>.

**المطلب الخامس: قواعد وضوابط فقهية تدخل في أكثر من باب ميراثي**

**الفرع الأول: القواعد الفقهية.**

وفيه أربعة قواعد فقهية.

**القاعدة الأولى:** إعطاء الموجود حكم المعدوم، والمعدوم حكم الموجود<sup>147</sup>.

**01 - صيغ القاعدة:** من صيغ هذه القاعدة: "المقدرات لا تنافي المحققات"<sup>148</sup>، "التقدير على خلاف التحقيق"<sup>149</sup>، "التقديرات الشرعية"<sup>150</sup>.

**02 - ما يندرج تحتها:**

**أ - من صور إعطاء الموجود حكم المعدوم:**

1 - العبد والكافر لا يحجب غيرهما، فوجودهما مع الورثة كعدمهما<sup>151</sup>، وكذلك القاتل يعد وجوده مع الورثة كعدمه فهو لا يحجب وارثا<sup>152</sup>.

2 - منفذ المقاتل لا يرث من مات بعده بل هو الموروث، فحياته بعد موت الموروث كعدمها، ويعد في حكم الموتى<sup>153</sup>.

3 - تقدير عدم حصول الطلاق من المطلق في مرض الموت، حتى ترث الزوجة<sup>154</sup>.

**ب - من صور إعطاء المعدوم حكم الموجود:**

- 1- الحمل في الميراث، فيقدر الجنين موجودا ويوقف الميراث حتى يولد.<sup>155</sup>  
 2- تقدير ملك الدية من قبل الموروث وهو الشخص المقتول، حتى تورث عنه.<sup>156</sup>  
**القاعدة الثانية:** لا يثبت الفرع، والأصل باطل، ولا يحصل المُسبَّبُ والمُسبَّبُ غير حاصل.<sup>157</sup>

**01 - صيغ القاعدة:** من صيغ القاعدة: "إذا سقط الأصل سقط الباطل"<sup>158</sup>، "الفرع، الأصل فيه أنه يسقط إذا سقط الأصل"<sup>159</sup>، "الفرع يسقط إذا سقط الأصل"<sup>160</sup>، "يسقط الفرع إذا سقط الأصل"<sup>161</sup>.

**02- ما يندرج تحتها:**

- 1- من أقر بزوجة في صحته - وهو مقيم في بلده معروف بين أهله - ثم مات، فإنها لا ترث منه، وكذلك إذا أقر بوارث وليس له وارث معروف.<sup>162</sup>  
 2- إذا انتفت الأبوة انتفت البنوة، وذلك أن البنوة فرع الأبوة<sup>163</sup>، فيصير الابن كمن لا أب له، فلا يرث أباه ولا يرثه أبوه.

**القاعدة الثالثة:** المطلوب بالشيء غير طالب له.<sup>164</sup>

**ما يندرج تحتها:** في القتل الخطأ لا يرث القاتل من دية الشخص المقتول لأنه مطلوب بديته، والأصل أن المطلوب بالشيء غير طالب له.<sup>165</sup>

**القاعدة الرابعة:** من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه.<sup>166</sup>

**01 - صيغ القاعدة:** من صيغ القاعدة: "من تعجل حقه، أو ما أبيع له قبل وقته على وجه محرم، عوقب بحرمانه"<sup>167</sup>، "من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه"<sup>168</sup>، "المعارضة بنقيض المقصود"<sup>169</sup>.

**02- ما يندرج تحتها:** من الفروع المتعلقة بالفرائض والمندرجة تحت هذه القاعدة ما يأتي:

1 - حرمان القاتل من ميراث المقتول، وفي الذخيرة: ((كل قاتل لا يرث، إلا القاتل عمداً غير عدوان لحق من حقوق الله تعالى بأمر الإمام ونحوه فإنه يرث، وقاتل الخطأ يرث من المال دون الدية))<sup>170</sup>.

2- توريث المطلقة في مرض الموت، قال في الكليات الفقهية: ((كل بائن لا ترث، إلا البائن في مرض الموت)).

**الفرع الثاني: الضوابط الفقهية.** وفيه ثلاثة ضوابط.

**الضابط الأول:** كل حكم اختص به الجماعة عن الواحد اشترك فيه الاثنان وما فوقهما.<sup>171</sup>

**شرح الضابط:** هذا الضابط مفاده أن لفظ الجمع في الفرائض يشترك فيه الاثنان وما فوقهما، وأن صيغة الجمع فيها تشمل العدد الزائد على الواحد مطلقاً<sup>172</sup>،

## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والموارث

وفي هذا يقول ابن القيم: ((قاعدة الفرائض أن كل حكم اختص به الجماعة عن الواحد اشترك فيه الاثنان، وما فوقهما كولد الأم والبنات وبنات الابن والأخوات للأبوين أو للأب))<sup>173</sup>.

**الضابط الثاني:** كل ذكر قرب من الميت بأنثى فإنه لا يرث إلا...<sup>174</sup>

**شرح الضابط:** هذا الضابط مفاده: أن كل من كانت الوساطة بينه وبين الميت أنثى، فإنه لا يرث، كالجد من جهة الأم، فهو لا يرث لأنه يدلي بأنثى وهي الأم، وكابن البنت، فلا يرث أيضاً، لأنه يدلي بأنثى، وهي البنت

**الضابط الثالث:** الفرع الوارث كل من لم يدل بأنثى.<sup>175</sup>

**المعنى الإجمالي:** هذا الضابط يدخل تحت ضابط "كل من أدلى بأنثى لا يرث"، والذي يشمل الفرع الوارث وغيره من الورثة، وهذا الضابط فيه بيان للفرع الوارث، ومفاده: أن شرط الفرع الوارث أن لا يحول بينه وبين الميت أنثى، كالابن وابن الابن، وبنت ابن الابن وهكذا، بخلاف ما إذا حال بينهما أنثى، فذلك الفرع عندئذ لا يرث كبنت البنت، وابن البنت، وغيرهما.<sup>176</sup>

### الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث، وبعد هذه الرحلة العلمية الشيقة والممتعة في ثنايا الكتب الفقهية المختلفة سأورد فيما يأتي أبرز وأهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا الموضوع، وهي كالآتي:

1- ما يميز ضوابط الإرث أن أغلبها متفق عليه بين فقهاء المذاهب بخلاف ضوابط الأبواب الفقهية الأخرى فقد تكون وجهة نظر فقيه واحد ويخالفه فيها فقيه آخر ومن نفس المذهب.

02 - إنَّ أغلب الضوابط الفقهية التي وجدتها كانت تدور حول أبواب: الحجب، الإرث بالتعصيب، والإرث بالفرض.

03 - إنَّ أغلب ضوابط الإرث مستوحاة من الأدلة الشرعية كالكتاب، السنة، الإجماع، والقياس، وهذا ما يضيف عليها صبغة مميزة في قوة دلالتها وشموليَّتها لما انضوى تحتها من فروع فقهية، بخلاف ضوابط الأبواب الفقهية الأخرى، وبالرغم من هذا لا يمكن الاقتصار عليها في دراسة الفقه بل هي مساعدة ومذلة لكثير من الصعاب والمطولات.

### التوصيات والاقتراحات:

1- أدعو طلبة العلم إلى أن يعطوا لهذا العلم أهمية كبيرة، ويتابعوا البحث في هذا الموضوع بالذات ويستخرجوا ما تبقى فيه من قواعد وضوابط فقهية وهي بلا شك كثيرة، وجمعها يحتاج إلى جهد أكثر من باحث.

2 - أن يفرّدوا بحوثاً خاصة في ضوابط الإرث عند كل مذهب.

- 3 - أن يهتم الباحثون بجمع القواعد والضوابط الفقهية ويوبوها على حسب أبواب الفقه حتى تسهل لطلاب العلم دراسة مسائل الفقه.
- 4 - أن يهتم الباحثون بجمع ما تناثر في أمهات الكتب من قواعد وضوابط فقهية لا تزال حبيسة الأوراق، ولعل فيها مفاتيح لكثير مما استحکم غلقه في الوقت الراهن. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
- الهوامش:

- 1 - حاشية الطحطاوي على الدر المختار: أحمد الطحطاوي، (د، ط، ت). ج4، ص 364
- 2 - رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين ابن عابدين، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، (1415 هـ/1994م)، ج 10 ص 489.
- 3 - كشاف القناع على متن الإقناع: منصور البهوتي؛ تحقيق: محمد أمين الضناوي، بيروت - لبنان، دار عالم الكتاب، ط 1، 1417 هـ/1997م. ج 3 ص 587.
- 4 - المواريث والوصايا: أبو فارس حمزة، منشورات ELGA، ط 3، سنة 2003 م، ص 04.
- 5 - المواريث في الشريعة الإسلامية: مريم أحمد الداغستاني، جامعة الأزهر، (د، ط، ت). ص 04.
- 6 - القواعد: أبو عبد الله المقرئ، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي، (د، ط، ت). ج1، ص 212.
- 7 - المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقا، دمشق - سوريا، دار القلم، ط 1، 1418 هـ/1998م، ج2، ص 965.
- 8 - القواعد الفقهية: يعقوب الباحثين، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط 1، 1418 هـ/1998م، ص 54.
- 9 - المرجع نفسه.
- 10 - بداية المتقنه: وحيد بن عبد السلام بالي، الشارقة - الإمارات، مكتبة الصحابة، ط 1، 1420 هـ/1999م، ص 96.
- 11 - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: شمس الدين الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، (د، ط، ت)، ج4، ص 457.
- 12 - المواريث في الشريعة الإسلامية على المذاهب الأربعة: مريم أحمد الداغستاني، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، طبعة: 1422 هـ/2001م، ص 19، الميراث في الشريعة الإسلامية: محمد الشحات الجندي، القاهرة - مصر، دار الفكر العربي، (د، ط، ت)، ص 23.
- 13 - مواهب الجليل: الخطاب أبو عبد الله محمد المغربي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1416 هـ/1995م، ج8، ص 614.
- 14 - زاد المستقنع: أبو النجاشري الدين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 2، 1414 هـ/1994م. ص 67.
- 15 - حاشية عميرة على منهاج الطالبين: شهاب الدين عميرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ط 3، 1375 هـ/1956م، ج3، ص 336.



## قواعد وضوابط فقهية محكمة في فقه الفرائض والمواريث

- 16 - تحفة الحبيب على شرح الخطيب: سليمان البجيرمي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1417هـ / 1996م. ج4، ص 08.
- 17 - التلقين: القاضي عبد الوهاب، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، 1405هـ / 1985م. ج2، ص 585.
- 18 - الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، ط2، 1404هـ / 1983م، ج3، ص 22.
- 19 - الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط2، 1418هـ / 1997م. ج2، ص 227.
- 20 - المصدر نفسه: ج2، ص 227.
- 21 - بداية المتفقه: وحيد بالي، ص 96، قواعد وضوابط في فقه الفرائض والمواريث: أحمد بازمول، ص 12.
- 22 - الوجيز في فقه الشافعي: الغزالي أبو حامد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1425هـ / 2004م، ص 249.
- 23 - شرح منح الجليل: محمد عليش، طرابلس - ليبيا، مكتبة النجاح، (د، ط، ت). ج4، ص 697.
- 24 - مغني المحتاج: شمس الدين الشربيني، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط 1، 1418هـ / 1997م. ج3، ص 37.
- 25 - الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة الزحيلي، دمشق - سوريا، دار الفكر، ط2، 1405هـ / 1985م. ج8، ص 255.
- 26 - المدونة الكبرى: سحنون التتوخي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، سنة: 1415هـ / 1994م. ج2، ص 33، المغني: موفق الدين ابن قدامة، تحقيق: عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلوة، الرياض - السعودية، دار عالم الكتاب، ط3، 03، 1417/1997م. ج9، ص 172.
- 27 - المصدر نفسه: ج9، ص 172.
- 28 - الذخيرة: أبو العباس القرافي، تحقيق: محمد حجي، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1994م. ج13، ص 16.
- 29 - القوانين الفقهية: ابن جزي الغرناطي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي،، بيروت - لبنان، المكتبة العصرية، طبعة: 1426 / 2005م. ص 411.
- 30 - الحاوي الكبير: أبو الحسن الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1414هـ / 1994م، ج8، ص 87.
- 31 - كتاب التلخيص في علم الفرائض: أبو حكيم الخبري، تحقيق: ناصر بن فنخير الفريدي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، (د، ط، ت). ج2، ص 48.
- 32 - قواعد وضوابط في فقه وحساب الفرائض، أحمد بازمول، ص 11.
- 33 - الذخيرة، القرافي: ج13، ص 16، مع التصرف اليسير.
- 34 - بلغة السالك لأقرب المسالك: أحمد الصاوي، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1415هـ / 1995م. ج4، ص 400.
- 35 - قواعد وضوابط في فقه وحساب الفرائض: أحمد بازمول، ص 11.
- 36 - الذخيرة: القرافي، ج13، ص 16.
- 37 - المصدر نفسه: ج13، ص 16.

- 38 - كفاية الأختيار: تقي الدين الحصني، تحقيق: هاني الحاج، المكتبة التوفيقية. ص 500، التلقين: القاضي عبد الوهاب، ج2، ص 590.
- 39 - تحفة الحبيب: البجيرمي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1: 1417هـ / 1996م، ج4، ص 11، قواعد وضوابط في فقه الفرائض والمواريث: ص 13.
- 40 - جواهر العقود: شمس الدين الأسيوطي، الطبعة الثانية، طبعة مصورة على الطبعة الأولى على نفقة الأديب الكبير محمد سرور، ص 424.
- 41 - المصدر نفسه: ج1، ص 424.
- 42 - عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: جلال الدين ابن شاس، تحقيق: محمد أبو الأجنان وعبد الحفيظ منصور، بيروت - لبنان، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1415 / 1995م. ج3، ص437، جواهر العقود: الأسيوطي، ج2، ص424.
- 43 - تحفة الحبيب، البجيرمي: ج4، ص 12.
- 44 - الفوائد الجلية في المباحث الفرضية: عبد العزيز ابن باز، الرياض - السعودية، الإدارة العامة للطبع والترجمة، طبعة: 1409هـ / 1989م. ص29.
- 45 - الفقه الإسلامي وأدلته: وهبة الزحيلي، بيروت - لبنان، دار الفكر ط2: 1405 هـ / 1985م، ج8، ص 282.
- 46 - الفواكه الدواني: أحمد بن غنيم النفراوي، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1418 / 1997م. ج2، ص 407.
- 47 - الأشباه والنظائر، السيوطي: ج2، ص 225.
- 48 - الأشباه والنظائر، ابن نجيم: ص 355.
- 49 - المصدر نفسه: ج9، ص 159.
- 50 - الذخيرة، القرافي: ج13، ص 67.
- 51 - المصدر نفسه: ج13، ص 67.
- 52 - الكليات الفقهية: أبو عبد الله المقري، تحقيق: محمد بن عبد الهادي أبو الأجنان، الدار العربية للكتاب، طبعة: 1997 م، ج2، ص 200.
- 53 - إعلام الموقعين: ابن القيم، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض - السعودية، دار ابن الجوزي، ط1، 1423هـ، ج3، ص 146، المجموع شرح المهذب: شرف الدين النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، جدة - السعودية، مكتبة الإرشاد، (د، ط، ت). ج- 17، ص 165.
- 54 - المصدر نفسه: ج17، ص 165.
- 55 - المصدر السابق نفسه: ج17، ص 165.
- 56 - الكليات الفقهية، المقري: ج2، ص 203.
- 57 - الذخيرة، القرافي: ج13، ص 68.
- 58 - تقرير القواعد وتحريير الفوائد: ابن رجب الحنبلي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، عمان - الأردن، دار الحسن للنشر والتوزيع، (د، ط، ت)، ج3، ص 93.
- 59 - المصدر نفسه: ج3، ص 93.
- 60 - الذخيرة، القرافي: ج13، ص 67، الكليات الفقهية، المقري: ص 139، حاشية الدسوقي: ج4، ص 462، بلغة السالك لأقرب المسالك: أحمد الصاوي، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1415 هـ / 1995م. ج4، ص

- 344، إعلام الموقعين، ابن القيم: ج3، ص 136 الفواكه الدواني، النفراوي: ج2، ص 410، المجموع، النووي: ج17، ص 84.
- 61 - الأشباه والنظائر، السيوطي: ج2، ص227، وسيأتي لاحقاً شرحه.
- 62 - المصدر نفسه: ج2، ص227، وسيأتي شرح هذا الضابط لاحقاً.
- 63 - المصدر نفسه: ج2 ص228.
- 64 - الفواكه الدواني، النفراوي: ج2، ص 407.
- 65 - المقصود بذوي الأرحام هم: الأقارب الذين لا فرض لهم ولا تعصيب. [ابن قدامة، المغني: ج9، ص 82].
- 66 - إعلام الموقعين، ابن القيم: ج3، ص 146.
- 67 - إعلام الموقعين، ابن القيم: ج3، ص 155.
- 68 - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين المرادوي، تحقيق: حامد الفقي، ط1، 1374هـ / 1955م، ج7، ص 313.
- 69 - شرح منتهى الإرادات: منصور البهوتي، تحقيق: عبد المحسن التركي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1421هـ / 2000م. ج4، ص 563.
- 70 - روضة الطالبين: شرف الدين النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الرياض - السعودية، دار عالم الكتب، طبعة: 1423هـ / 2003م، ج5، ص20.
- 71 - إعلام الموقعين: ج3، ص 155.
- 72 - مغني المحتاج: شمس الدين الشربيني، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط1، 1418هـ / 1997م. ج3، ص11، كفاية الأخيار، الحصني: ص440.
- 73 - شرح منتهى الإرادات، البهوتي: ج4 ص562.
- 74 - مغني المحتاج، الشربيني: ج3 ص11.
- 75 - الذخيرة، القرافي: ج13، ص 68.
- 76 - الكليات الفقهية، المقرئ: ج2، ص 201.
- 77 - منار السبيل في شرح الدليل: إبراهيم بن ضويان. تحقيق: زهير الشاويش، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط05، 1402/1982م. ج2، ص 71.
- 78 - رد المحتار، ابن عابدين: ج10، ص 517.
- 79 - الكليات الفقهية، المقرئ: ج2، ص 201.
- 80 - الذخيرة، القرافي: ج13، ص 67.
- 81 - المرجع نفسه: ص 41.
- 82 - الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي: مالك ابن أنس، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1417هـ / 1997م. ج2، ص 05.
- 83 - صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الرياض - السعودية، بيت الأفكار، طبعة: 1419هـ / 1998م، كتاب الفرائض، باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن زيد ابن ثابت رضي الله عنه. ص 1286.
- 84 - الحاوي، الماوردي: ج8، ص 102.
- 85 - ابن رشد، بداية المجتهد: ج2، ص340.
- 86 - المصدر نفسه: ج2، ص341.
- 87 - حاشية الدسوقي: ج4، ص 462، بلغة السالك، الصاوي: ج4، ص 344.

- 88 - الذخيرة، القرافي: ج-13، ص 67.
- 89 - الكليات الفقهية، المقرئ: ج-2، ص 199.
- 90 - إعلام الموقعين، ابن القيم: ج-3، ص 136.
- 91 - الفواكه الدواني، النفراوي: ج-2، ص 410.
- 92 - المجموع، النووي: ج-17، ص 84.
- 93 - إعلام الموقعين، ابن القيم: ج-3، ص 162.
- 94 - المصدر نفسه: ج-3، ص 162.
- 95 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 112.
- 96 - كتاب القواعد، الحصني: ج-2، ص 154.
- 97 - القواعد، المقرئ: ج-02، ص 538.
- 98 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 112.
- 99 - يقول المقرئ رحمه الله في قواعده: ((أصل مالك اعتبار جهتي الواحد فيقدر اثنين)) [ القواعد: ج-2، ص 538].
- 100 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 112، القواعد، المقرئ: ج-02، ص 538، الأشباه والنظائر، السيوطي: ج-2 ص 25.
- 101 - المنشور في القواعد: بدر الدين الزركشي، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، دار الكويت للصحافة، ط02، 1405هـ / 1985م، ج-1، ص 88، الأشباه والنظائر، السيوطي: ج-2، ص 25.
- 102 - إعلام الموقعين، ابن القيم: ج-3، ص 141.
- 103 - الاستنكار، ابن عبد البر: ج-15، ص 477.
- 104 - منتهى الإرادات: تقي الدين ابن النجار، تحقيق: عبد المحسن التركي، الرياض - السعودية، مؤسسة الرسالة، (د، ت، ط). ج-3، ص 518.
- 105 - المجموع، النووي: ج-17، ص 132.
- 106 - موسوعة الإجماع: سعدي أبو حبيب، دمشق - سوريا، دار الجمهورية ودار المختار، ط 3، 1416هـ / 1996م، ج-3، ص 1125.
- 107 - شرح منتهى الإرادات، البهوتي: ج-04، ص 561.
- 108 - الذخيرة، القرافي: ج-13، ص 67.
- 109 - تقرير القواعد وتحرير الفوائد، ابن رجب: ج-3، ص 96.
- 110 - السلسيل في معرفة الدليل: البليهي، جدة - السعودية، مكتبة جدة، ط04، 1406هـ، ج 2، ص 647.
- 111 - المجموع، النووي: ج-17، ص 132.
- 112 - الشرح الممتع على زاد المستنقع: محمد ابن صالح العثيمين، خرج أحاديثه: عمر بن سليمان الحفيان، الدمام - السعودية، دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ، ج-11، ص 225.
- 113 - شرح منظومة القلائد البرهانية: حمد بن صالح العثيمين، الرياض، السعودية، دار الوطن للنشر، ط 1، 1429هـ / 2008م.: ص 144.
- 114 - حاشية الدسوقي، الدسوقي: ج-4 ص 461.
- 115 - الذخيرة، القرافي: ج-13، ص 67.
- 116 - الكليات الفقهية، المقرئ: ج-2، ص 139.
- 117 - الفواكه الدواني، النفراوي: ج-2، ص 324.

- 118 - المغني، ابن قدامة: ج9، ص 175.
- 119 - شرح منتهى الإرادات، البهوتي: ج4، ص 560.
- 120- الذخيرة، القرافي:ج13، ص 67.
- 121 - حاشية قليوبي على منهاج الطالبين: شهاب الدين قليوبي، مطبعة مصطفى الحلبي، ط 3، 1375 هـ/ 1956م. ج3، ص 141.
- 122 - كشف القناع على متن الإقناع: منصور البهوتي، تحقيق: محمد أمين الضناوي، بيروت - لبنان، دار عالم الكتاب، ط1، 1417 هـ/ 1997م. ج3، ص605.
- 123 - مغني المحتاج، الشريبي: ج-03، ص 19.
- 124 - قال ابن الخطيب الشريبي: ((ضابط من لا يدخل عليه الحجب بالشخص - حجب حرمان - كل من أدلى إلى الميت بنفسه، إلا المعتق والمعتقة)) [مغني المحتاج: ج3، ص 19].
- 125 - ذكر هذه القاعدة كثير من الفقهاء، ونسبها إلى الجعبري رحمه الله. [رد المحتار، ابن عابدين: ج-10، ص518، بلغة السالك، الصاوي: ج-04، ص 348، تحفة الحبيب، الجبرمي: ج-04، ص17].
- 126 - تحفة الحبيب، الجبرمي:ج-04، ص 41.
- 127 - روضة الطالبين، النووي:ج-05، ص 20.
- 128 - رد المحتار:ج-10، ص 518.
- 129 - الأشباه والنظائر، ابن نجيم: ص 356، روضة الطالبين، النووي:ج-5، ص 14، المغني، ابن قدامة:ج-9، ص 20.
- 130 - الأشباه والنظائر، ابن نجيم: ص 395.
- 131 - المصدر نفسه: ص 395، الاستذكار، ابن عبد البر: ج-15، ص 436، إعلام الموقعين، ابن القيم: ج-3، ص 162.
- 132 - الذخيرة، القرافي: ج-13، ص 68.
- 133 - المصدر نفسه: ج-13، ص 67.
- 134 - الكليات الفقهية، المقري: ج-2، ص202.
- 135 - تسهيل الفرائض: ابن عثيمين، الرياض - السعودية، دار طيبة، ط01، 1404 هـ/ 1983م، ص 31.
- 136 - المرجع نفسه: ص 31.
- 137 - الأشباه والنظائر، السيوطي: ج-2، ص228.
- 138 - المصدر نفسه: ج-02، ص227.
- 139 - الاستذكار، ابن عبد البر: ج-15، ص 424.
- 140 - الأشباه والنظائر، السيوطي: ج-2، ص227.
- 141 - المصدر نفسه: ج-2، ص227.
- 142 - الشرح الممتع، ابن عثيمين:ج-11، ص223، التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية: إبراهيم الباجوري، القاهرة - مصر، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، طبعة: 1355 هـ / 1936م، ص70.
- 143 - تسهيل الفرائض، العثيمين: ص 35.
- 144 - الأشباه والنظائر، السيوطي:ج-2، ص 227.
- 145 - بداية المجتهد، ابن رشد:ج-2، ص350.
- 146 - تسهيل الفرائض، ابن عثيمين: ص 35.

- 147 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 100، عمل من طب لمن حب، أبو عبد الله المقرئ، تحقيق: أبو الفضل الطنجي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2002م. ص 149.
- 148 - أنوار البروق في أنواء الفروق: أبو العباس القرافي، تحقيق: عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 1، 1424هـ، 2003م: ج1، ص 169.
- 149 - قواعد الأحكام في مصالح الأنام: العز بن عبد السلام، تحقيق: نزيه حماد وعثمان ضميرية، دمشق - سوريا، دار القلم، ط 1، 1421هـ/2000م. ج2، ص 205.
- 150 - عمل من طب لمن حب، المقرئ: ص 149.
- 151 - الفروق، القرافي: ج3، ص 987.
- 152 - الفواكه الدواني، النفراوي: ج2، ص 325.
- 153 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 100.
- 154 - شرح تنقيح الفصول: أبو العباس القرافي، بيروت - لبنان، مكتب البحوث، والدراسات بدار الفكر، طبعة: 1424هـ/2004م. ص 61.
- 155 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 101.
- 156 - الفروق، القرافي: ج1، ص 170.
- 157 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 109.
- 158 - شرح القواعد الفقهية: مصطفى الزرقا، دمشق - سوريا، دار القلم، ط2، 1409هـ/1989م، ص 263.
- 159 - المنتور في القواعد، الزركشي: ج3 ص 22.
- 160 - الأشباه والنظائر، السيوطي: ج1 ص 199.
- 161 - الأشباه والنظائر، ابن نجيم: ص 134.
- 162 - إيضاح المسالك، الونشريسي: ص 109، وهذه مسألة مختلف فيها، والذي رجحه الونشريسي رحمه الله في كتابه هذا قول أشهب وهو عدم التوريث.
- 163 - موسوعة القواعد الفقهية: محمد صدقي البورنو، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1424هـ/2003م، ج8، ص 964.
- 164 - القواعد، المقرئ، ج2، ص 536.
- 165 - المصدر نفسه: ج2، ص 536.
- 166 - الأشباه والنظائر، السيوطي: ج1، ص 248، الأشباه والنظائر، ابن نجيم: ص 184.
- 167 - تقرير القواعد، ابن رجب: ج2، ص 401.
- 168 - المنتور في القواعد، الزركشي: ج3، ص 205.
- 169 - المصدر نفسه: ج3، ص 183.
- 170 - الذخيرة، القرافي: ج13، ص 67، الكليات الفقهية، المقرئ: ص 139.
- 171 - إعلام الموقعين، ابن القيم: ج3، ص 134، المجموع، النووي: ج17، ص 82.
- 172 - إعلام الموقعين: ج3، ص 136.
- 173 - المصدر نفسه: ج3، ص 134.
- 174 - قواعد وضوابط في فقه الفرائض والمواريث، بازمول: ص 43.
- 175 - الشرح الممتع، ابن عثيمين: ج11، ص 219.
- 176 - المرجع نفسه: ج11، ص 206.